

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

07/02/2013

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

06/02/2013



حقوق الإنسان والمقاولة

المصدر: بيان اليوم | 6 فبراير 2013

أجمع المشاركون في اليوم الدراسي حول «حقوق الإنسان والمقاولة»، المنظم يوم أمس بالدار البيضاء، على أن الظروف الصعبة التي يجتازها المغرب والعالم حاليا تقتضي إعطاء مسألة حقوق الإنسان داخل المقاولة اهتماما أكثر وذلك بالنظر لتداعيات تجاهل ذلك على مستقبل البلاد.

وقال عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني، خلال هذا اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام للمقاولات، إن المغرب انخرط، في سياق اهتمامه بحقوق الإنسان داخل المقاولة، في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الأساسية في العمل، حيث صادق على هذه الاتفاقيات باستثناء واحدة وهي الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية. وأضاف سهيل أن العديد من بنود هذه الاتفاقية الأخيرة متضمنة في التشريعات الوطنية بدء من الدستور الذي ينص عليها صراحة ومرورا بمدونة الشغل ونصوص قانونية أخرى. كما أن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب تشمل أحكامها، يقول الوزير، ظروف الاشتغال داخل أماكن العمل، وبالتالي فهي ملزمة لكل الأطراف المعنية بتنفيذها. وأشار سهيل إلى ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولة الذي يعد خطوة في اتجاه تنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، مذكرا بأن هذا الميثاق، الذي يلزم المقاولة بمراعاة مسؤوليتها الاجتماعية في محيطها الداخلي والخارجي، لا يعني فقط المشغلين، بل أيضا الفرقاء الاجتماعيين الآخرين. واعتبر سهيل أن هذه الأحكام تلزم المقاولة بتثمين العنصر البشري باعتباره الحجر الأساس في كل عملية إنتاج، واحترام حد أدنى من شروط العمل والتطور داخل المقاولة. وذكر الوزير أن المغرب لا تعوزه التشريعات الاجتماعية، فهو يتوفر على تشريع متطور يكفل كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبأن الدستور الجديد حرص، وخاصة في المادة 31، على تكريس الحريات النقابية، كما نص على تشجيع المفاوضات الجماعية وإبرام اتفاقات الشغل الجماعية. كما تم، حسب وزير التشغيل، إرساء ثقافة التشاور عبر خلق هيئات تمثيلية منتخبة. وقال إن الفرقاء الاجتماعيين يعملون حاليا على وضع آليات للتدبير المشترك لنزاعات الشغل وتشجيع آليات الوساطة لفض بعض النزاعات. واعتبر سهيل أن هناك بعض التباينات بين ما هو معمول به في الواقع وما هو موجود في النصوص، داعيا في هذا الصدد المقاولات إلى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هي متعارف عليها عالميا، هذا في الوقت الذي تبقى الدولة مطالبة، حسب الوزير، بالسهر على احترام هذه الحقوق، وهو ما يعني، على حد قوله، أن المسؤولية تبقى مشتركة. بخصوص الحق في الشغل قال عبد الواحد سهيل إن الحكومة شجعت الاستثمار الخارجي والداخلي كي يتم توفير مناصب الشغل. وأضاف أن هناك استراتيجية تركز على وضع تصور جديد للتكوين المهني ملائم لحاجيات سوق الشغل. أما ممثلو المركزيات النقابية فأشاروا في تدخلاتهم إلى عدد من مظاهر الانتهاكات للحقوق الأساسية داخل أماكن العمل، وطالبوا بتقليص الفرق ما بين التدين والخطاب من جهة وتنفيذ أحكام النصوص التشريعية من جهة أخرى.. وطالب الميلودي مخارق، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، بأن يتم التعاطي مع هذه الحقوق داخل المقاولة بشكل ملموس بدل اعتبارها كلمات ومفاهيم مجردة. وقال مخارق أن أولى هذه الحقوق المنتهكة هي الحريات النقابية التي تعني الحق في التنظيم النقابي، الذي يجب حمايته في كافة المؤسسات الإنتاجية والإدارات. واعتبر أن هذا الحق، رغم وجوده في النصوص التشريعية، يبقى نقطة سوداء في الواقع. وأشار في هذا الصدد إلى الاتفاقية الدولية رقم 98 التي لم يتم التصديق عليها بعد من قبل المغرب والتي بسببها يصنف المغرب عالميا في مراتب غير لائقة في مجال الحريات النقابية. كما طالب بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يرمي بالممثلين النقابيين في السجون. يذكر أن هذا اليوم الدراسي نظم بدعم من الجمعية الفرنسية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، وهو يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة العمومية والخاصة، من خلال مقارنة شاملة تضم مختلف الفاعلين من مقاولات ونقابات وحكومة ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.

Les syndicats pointent du doigt les entreprises

«La culture des droits de l'Homme n'est pas encore ancrée dans l'entreprise marocaine. Nombreuses sont celles qui ne respectent même pas le salaire minimum et encore moins le droit à la vie et les libertés syndicales. Plusieurs de nos militants subissent des pressions au sein des entreprises. Ils sont même poursuivis en justice. Certains ont été emprisonnés pour avoir exercé leur droit syndical. Le droit de manifester et de protester fait partie des droits fondamentaux de l'Homme ». Ce sont les propos de Miloudi Moukharik, secrétaire général de l'UMT (Union marocaine du travail), qui s'exprimait lors du séminaire national sur les droits de l'Homme et les entreprises au Maroc, organisé hier mardi 5 février à Casablanca par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM).

«La grève fait partie des libertés syndicales. Cependant, l'article 288 du code pénal prévoit des sanctions à l'encontre des grévistes. Nous avons depuis des années réclamé la suppression de cet article. Certes, nous avons reçu des promesses de la part du gouvernement, toutefois rien n'a été concrétisé », déplore le secrétaire général de l'UMT. L'article 288 du code pénal prévoit en effet des sanctions contre ceux qui par leur attitude empêchent le bon déroulement du travail. «Est puni de l'emprisonnement d'un mois à deux ans et d'une amende de 200 à 5 000 dirhams ou de l'une de ces deux peines seulement, quiconque, à l'aide de violences, voies de fait, menaces ou manœuvres frauduleuses, a amené ou maintenu, tenté d'amener ou de maintenir, une cessation concertée du travail, dans le but de forcer la hausse ou la baisse des salaires ou de porter atteinte au libre exercice de l'industrie ou du travail. Lorsque les violences, voies de fait, menaces ou manœuvres ont été commises par suite d'un plan concerté, les coupables peuvent être frappés de l'interdiction de séjour pour une durée de deux à cinq ans ».

«Garantir des conditions dignes de travail»

La formulation juridique de cette disposition est contestée par les centrales syndicales car elle introduit un flou juridique, qui profite aux entreprises. Nombreuses sont celles qui ont attaqué en justice leurs employés pour leur action syndicale. Miloudi Moukharik a insisté, dans son intervention, sur la nécessité du respect du droit à la négociation collective. « La négociation collective a pour objectif d'améliorer les conditions de travail des employés et leur garantir ainsi des conditions dignes », renchérit-il. Même son de cloche chez la CDT (Confédération démocratique du travail), l'UGTM (Union générale des travailleurs du Maroc) et la FDT (Fédération démocratique du travail). Les centrales syndicales étaient unanimes à exiger le respect des droits de l'Homme par l'entreprise. Pour eux, la problématique ne se pose pas au niveau de la législation. Les lois existent toutefois, elles ne sont pas appliquées, regrettent les centrales syndicales. Pour Salaheddine Kadmiri, vice-président général de la CGEM, l'entreprise marocaine est citoyenne. Il rappelle à ce sujet le « Pacte social pour une compétitivité durable et un travail décent », signé par les centrales syndicales. M. Kadmiri pointe du doigt l'informel. « Il faut lutter contre le secteur informel où les droits de l'Homme sont bafoués », souligne-t-il dans une déclaration au Soir échos. Par ailleurs, le séminaire, inauguré par Driss El Yazami, président du CNDH et auquel a pris part le ministre de l'Emploi, Abdelouahed Souhail, a été l'occasion de débattre des principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'Homme adoptés par le Conseil des droits de l'Homme des Nations unies. Ce sont des obligations qui incombent aux Etats et aux entreprises de les respecter. Il s'agit du devoir de l'Etat de protéger ses citoyens contre toute violation des droits de l'Homme commise par les entreprises. L'Etat doit donc mettre en œuvre les lois et les mesures nécessaires à cet effet. Les entreprises sont tenues d'appliquer ces lois et de respecter les droits de l'Homme. Il est également du devoir de l'Etat de faciliter l'accès aux victimes de violation de droits de l'Homme aux différentes voies de recours.



من يوم لآخر

في قطاع الشغل هناك حقائق مثيرة كشف عنها رئيس جمعية مفتشي الشغل محمد طارق في ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان أول أمس بالبيضاء. في المغرب هناك 451 مفتشا ومفتشة فقط. و20 طبيب شغل و23 مهندسا للسلامة المهنية ...

بل إن من أصل خمسة مفتشين يتقاعدون، لا يتم تعويضهم إلا بواحد فقط أو لا يتم تعويضهم بالمرّة في الأربع سنوات الاخيرة .

كيف إذن سيتم الحرص على تطبيق القانون من طرف الآلاف من المقاولات وجهاز مفتشي الشغل بهذه الأعداد القليلة؟ كيف يمكن لنا بالفعل إعمال مدونة الشغل؟ وفض المنازعات الفردية والجماعية؟ ونزع فتائل الاضرابات؟ وإعداد محاضر المخالفات و...؟؟ كيف لهذه الـ 50 مندوبية أن تشتغل بهذا العنصر البشري؟

إن وضعنا كهذا سيساعد العديد من المقاولات على التلاعب بمستخدميها وبحقوقهم، وبظروف اشتغالهم . ويضع مفتش الشغل في وضع صعب . فبالإضافة الى الخصائص فيالعنصر البشري هناك ضعف في الإمكانيات المرصودة . وصورة كهاته لا يمكن معها الحديث عن تطبيق سليم للمدونة ولا هم يحزنون.

315 - 1110

في الحاجة إلى استحضار روح مسلسل الإنصاف والمصالحة

960/18



محمد بوابوب

أطلت قبل أسبوعين، عبر الصحافة الورقية والإلكترونية، وجوه حقوقيّة كثيرة بعد غمّة طالت، لتدلي بوجهة نظرها في مجال العدالة الانتقاليّة، التي صنعوها أو ساهموا فيها من مواقع مختلفة. ولعل أبرز هذه الوجوه الصديقين أحمد حرزني والحبيب بلكوش، والسيدة خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

لقد انتهى السيد الحبيب بلكوش، في مقاله المنشور بجريدة «أخبار اليوم» إلى أن «العدالة الانتقاليّة ليست ديالا للمسلّمين لهذا الأخير من خلال معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ظل ميزان قوى مختل في مسار الإصلاح والتغيير»...

في حين انتهى السيد أحمد حرزني، متخطا في الشدّة الدوليّة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع نفسه - والتي لم استمع حضورها لوجودي خارج التراب الوطني -، وبحسب ما نقل عبر المواقع الإلكترونيّة إلى أن «المصالحة الفريدة وغياب الهمّ الاجتماعي، ومقاربة التعويض المادي، وضعت تعاون الفاعلين المعنيين وعدم انخراط الفاعلين السياسيين، عوامل أدت إلى تعثر مسار العدالة الانتقاليّة في صيغة المغرب، وإن «الإصلاحات السياسية التي نتجت عادة عن مسار العدالة الانتقاليّة جاءت متأخرة في الحالة المغربية، وذلك راجع إلى عدم انخراط الفاعلين السياسيين في التجربة، وإن على الأحزاب السياسية - التي وصفها بالديمقراطية - استعادة المبادرة من أجل «إنهاء هذا المسلسل، والانتقال إلى مرحلة الديمقراطية وحقوق الإنسان بسرعة وبشكل نهائي».

وعادة قادة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذين اعطوا الانطباع - قبل وإنشاء وبعد الشوط الأول من التجربة المغربية في العدالة الانتقاليّة بأن مسلسل الإنصاف والمصالحة شارع طويل، بدون منفرجات ولا منحدرات، توجد الديمقراطية عند منتهاه إن رغب أهل الحل والعقد في ذلك، أنتهت السيدة الرياضي إلى أنه «لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة من العدالة الانتقاليّة، كما أن كتمان الخلل في مسار الإنصاف والمصالحة، تنطلق من طبيعة الهياكل التي لم تعد لها الصلاحيات لتلقت على المسؤوليات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان... لكي تحقق أهداف العدالة، ومرد ذلك في اعتقادنا راجع إلى أنه «لم تكن هناك إرادة للقطع مع الممارسات السابقة».

المعتمدين في هذه التصريحات، التي هي لثلاثة من كبار المتفاعلين مع التجربة من مواقع مختلفة، سيختفي إلى طرحة عدة أسئلة عميقة تحاول أن تفهم المسافات الموجودة بينها، والإجابة عن السؤال الذي مازال يفتق كل من تعامل إيجابيا مع مسلسل الإنصاف والمصالحة المغربي وهو لماذا توقف قطار الإنصاف والمصالحة المغربي قبل محطة الربيع السلفي «الأمريكي» الذي عادة ما يعرف بالربيع العربي» وتترك المجال للحركات الدينية بمختلف ألوانها السياسية والعقائدية والجهادية والتكفيرية، للتحكم النسبي في المشهد السياسي، وجر البلاد إلى نقاش متداول ووسيطي بحسب المفهوم التاريخي، في الوقت الذي كانت فيه جميع الشروط متوفرة، مع تحفظات كان يمكن تجاوزها، للشهاب مباشرة نحو تأسيس دولة الحق والقانون، التي هي، نظريا، النهاية الطبيعيّة لكل مسلمات المصالحة وهذه الأسئلة هي:

- هل استوعب الفاعلون المغربي الكبار روح وكهنة العدالة الانتقاليّة، وهنا قصد الفاعلين الحقوقيين فقط علما أن الفاعلين السياسيين اعتبروا الأمر نوعا من الانتفاخ على الحقوقيين داخل مجال اشتغالهم، أي الانتقال إلى الديمقراطية.
- هل كانت الدولة المغربية صادقة عندما انخرطت في مسلسل الإنصاف والمصالحة، أم كانت فقط تريد الوقت لتمكين وتمكين في ظل ضغط الحقوقيين المغربي، وغالبهم من اليسار السبعيني من أجل معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كمدخل لتأسيس دولة الحق والقانون في ظل حكم ملك جديد.
- ألم تكن التجربة نفسها واجهة للصراع بين الفرقاء السياسيين المغربيّة، أصحاب «الشريعات» الوطنيّة والتاريخيّة والدينيّة والإيديولوجيّة، كل في مواجهة الآخر، وجميعهم في مواجهة الحقوقيين، الذين قالوا عنهم، أي عن الحقوقيين- إنهم يساريون يتوارون وراء القناع الحقوقي.
- هل نحن في حاجة إلى شوط ثان من مسلسل الإنصاف والمصالحة، أم أن الأمر انتهى باستفادة كل الأطراف السياسية منه، وكيف يمكن الرجوع إلى كنه التجربة وتجاوز أثر توقفها عند محطة ما قبل الربيع السلفي «الأمريكي».

في اعتقادي المتواضع، إن أهمّ رافع ونعاشين مع تجربة المغرب الهامة في العدالة الانتقاليّة، هو عدم الإعلان للقطع مع مسلسل الانتقال الديمقراطي، الذي كان المغرب قد دخله قبل الإعلان عن انخراطه في مسلسل الإنصاف والمصالحة، ذلك أن الانتقال الديمقراطي الذي كان المغرب قد دخله، منذ المسيرة الخضراء بالنسبة إلى

الأحزاب السياسية لم تستوعب كله مسلسل الإنصاف والمصالحة

تلي الربيع - سابقا
المشور للجمعية الوطنية للإنصاف



افتتاح مركز الدراسات الصحراوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية



-حسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

● سناء كريم

وتطمح هذه المبادرة إلى جعل المركز وسيلة ناجعة لرصد الواقع واستشراف المستقبل ورسم السياسات العمومية والمشاريع التنموية وفق منظور علمي عقلاني وبلورة الرؤى والمقترحات والاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف نتائج البحث العلمي، كما يهدف بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصص تهتم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية، بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين، عن طريق تقديم أجوبة للأسئلة المطروحة في مجالات مختلفة في أفق المساهمة في تنمية الأقاليم الجنوبية. 3080

من المقرر أن يفتتح اليوم الخميس بملحقة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مركز للدراسات الصحراوية المحدث بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة، والمكتب الشريف للفوسفاط. وجاء هذا المركز استجابة لضرورة تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة، وإنجاز أبحاث تطبيقية وتنموية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين، وكذا انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة لاسيما ما تعلق منها بالمكون الحساني

حقوقيون ونقابيون يناقشون حقوق الإنسان داخل المقابولة المغربية

26 7 13

إجماع على بقاء المساطر ودعوات للمصادقة على الاتفاقيات الدولية

الميلودي موخاريق على ضرورة ترجمة حقوق الإنسان والعمال داخل المقابولة إلى واقع ملموس. مشيرا إلى أن الطبقة العاملة ناضلت طويلا من أجل هذه الحقوق حتى لا تظل مبادئ وأفكارا مجردة لا صلة لها بالواقع.

من جهته، أبرز محمد عطيف عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن المغرب يتوفر على العديد من القوانين والتشريعات التي لا زال أغلبها في حاجة إلى تنفيذ بنودها المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقابولة وممارسة هذه الحقوق بصورة فعلية. مؤكدا على ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

أما محمد سحيم، عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فقد سجل بارتياح المبادرات التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع مجالها لتشمل حقوق الإنسان في المقابولة المغربية. مبرزا أن التركيز على هذه الحقوق، التي تعد في صميم تفكير وعمل الاتحاد، يدعم مطالب هذا الأخير التي عبر عنها في العديد من المناسبات.

من جهته، أعرب عبد الرحمان العزوزي الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل عن ارتياحه للخطاب الجديد للاتحاد العام لمقابولات المغرب والخطوات المتخذة في اتجاه التعاون وضمان حقوق العاملين في المقابولة. مؤكدا أن نجاح المقابولة المغربية لا يكون إلا بضمان حقوق كافة أطرافها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اليوم الدراسي الذي يشارك فيه أيضا منتخبون وممثلو الشركات الخاصة والعامية وفيدرالية الغرف التجارية والجمعيات والمؤسسات الدولية، سيتخلله مناقشة العديد من المحاور منها على الخصوص، "حقوق الإنسان والمقابولة: الإطار المعياري الدولي والوطني"، و"حقوق الإنسان والمقابولة: الإطار القانوني وسبل الانتصاف".

من جهته، أكد وزير التشغيل والتكوين المهني عبد الواحد سوهيل أنه باستثناء اتفاقية واحدة، فقد صادق المغرب على كل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية الرامية إلى تحسين ظروف العمل للعمال في إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي أفرزتها هذه الاتفاقيات. مشيرا إلى أنه أصبح لزاما مراعاة هذه الاتفاقيات في صياغة التشريع المغربي.

وبعد أن استعرض بعض المبادئ والنود التي ينص عليها الدستور الجديد في ما يتعلق بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتنمية إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية، أضاف الوزير أن الحكومة عملت في إطار حرصها على توفير العمل اللائق للمواطنين، على بلورة استراتيجية شمولية للحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي. وإنعاش الحوار الاجتماعي ومأسسته، وتشجيع الحوار المباشر، مبرزا مسؤولية المقابولة المغربية في احتواء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ودور الدولة في وضع التشريعات القانونية وحمايتها.

أما صلاح الدين القديري، نائب رئيسة الاتحاد العام لمقابولات المغرب، فقد أعرب عن ارتياح الاتحاد للمشاركة في هذا اللقاء الذي يتناول موضوعا من شأنه أن يساهم في خلق أجواء إيجابية داخل المقابولة المغربية. مشيرا إلى أن حقوق الإنسان تعد من الحقوق الأساسية التي نصت عليها ديباجة الدستور الجديد.

وأشار القديري إلى أن الاتحاد دخل في مبادرات مع عدد من المراكز النقابية التي من شأنها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية للمقابولة، فضلا عن إبرام شراكات تهم الوساطة في ما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين أطراف المقابولة.

وشدد الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل

شكلت "حقوق الإنسان والمقابولة بالمغرب" محور يوم دراسي نظم أول أمس الثلاثاء بالدار البيضاء، لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقابولة ووضع مقاربة شاملة متفق عليها بهذا الخصوص.

كما توخى هذا اللقاء، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد العام لمقابولات المغرب وبدعم من الجمعية الفرنكوفونية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان، العمل تدريجيا وبشكل جماعي على الوقع الإيجابي لموضوع حقوق الإنسان على جميع الأطراف المعنية مع مراعاة الأدوار والمسؤوليات، وخاصة توضيح العلاقة بين حقوق الإنسان والمقابولة، وتشخيص الوضع الراهن المتعلق بحماية واحترام حقوق الإنسان وآليات الانصاف المرتبطة بها، وتحديد آفاق العمل المستقبلية.

وقد أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، في افتتاح هذا اللقاء، أن المجلس يتطلع إلى مقاربة العلاقة بين حقوق الإنسان والمقابولة وإشراك عدد من المعنيين بهذه العلاقة مع احترام دور الفاعلين والأطراف الأساسية كالتنقيات والمقابولات. مشيرا إلى أن انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان يقتضي تعبئة كل مكونات المجتمع بما في ذلك الفاعلين الاقتصاديين.

وأضاف أنه انطلاقا من الصلاحيات المخولة للمجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تم التركيز على موضوع حقوق الإنسان والمقابولة ضمن محاور أشغاله الاستراتيجية. مشيرا إلى مصادقة مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في 26 يونيو 2011 على قرار يعرف ب"المبادئ التوجيهية للمقابولة وحقوق الإنسان".



لتشجيع البحث العلمي وتنمية الأقاليم الجنوبية

إحداث مركز للدراسات الصحراوية بالرباط

عزيزة الفرفاوي 8395/1

■ يفتتح اليوم الخميس، في ملحقة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط مركز للدراسات الصحراوية. وأحدث هذا المركز بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية، والمكتب الشريف للفوسفاط استجابة لضرورة تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وتنموية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين، وانسجاما مع مقتضيات الدستور، الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة، لاسيما ما تعلق منها بالمكون الحساني.

وجاء في بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن المركز يهدف إلى إنجاز أبحاث متعددة التخصص، تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية، بمفهومها الواسع، للأقاليم الجنوبية، وتشجيع البحث في خدمة التنمية، بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين، عن طريق تقديم اجوبة عن الأسئلة المطروحة في مجالات مختلفة في أفق المساهمة في تنمية الأقاليم الجنوبية. كما يرمي المركز، حسب البلاغ، إلى إحداث قطب للامتياز، يتعلق بالدراسات الصحراوية، وإنجاز خبرات لفائدة القطاع العمومي والخاص في مجال التنجير والاقتصاد والاجتماع والبيئة، وإنشاء قاعدة معلومات، ومركز توثيقي وسمعي بصري حول الأقاليم الجنوبية، توضع رهن إشارة المختصين والمؤسسات العمومية والخاصة. من جهة أخرى، يسعى المركز إلى توثيق الصلات مع مراكز البحث الوطنية والدولية المهمة بالمجال الصحراوي، بالإضافة إلى نشر وطبع منشورات ورقية، أو دعائم معلوماتية سمعية بصرية.

ويهتم المركز خصوصا بجهات كلميم- السمارة والعيون - بوجدور - الساقية الحمراء، ووادي



لا وصاية على أمير المؤمنين يا أمين المجلس العلمي الأعلى

الحسين الإدريسي

الأربعاء 06 فبراير 2013 - 11:31

نحمد الله ونشكره أن من علينا العلامة الفهامة الدراكة، وحيد زمانه وفريد عقده وزهر رياضه ومكانه، المحقق المدقق الدكتور محمد يسف بن إدريس بن عبد القادر اللنتي، واتسع وقته الجوهري الثمين، ففضلت لديه فضلة من ذلك الوقت، فنذرنا اللرد على فلان أو علان، والتعقيب على هذا وذاك- حسب قوله- وتبين أن فلانا وعلانا لن يكون في هز ولمز وحيد زمانه اللنتي، سوى قلمنا وقلم السيد خشيشن ومواقف الدكتور محمد المرابط، وغيرها من المواقف والأقلام التي أخرجت بحق السادة يسف وبنحزمة والراوندي، ومن يقف في صفهم ويأتمر بأوامرهم وينتهي بنواهيهم، هؤلاء الذين أصبحت بحق أطاريحهم وأعمالهم في الحقل الديني لا تخفيها خافية، خافضة رافعة، إلى درجة أصبحت ترمي إلى ممارسة وصايتها و ولايتها على إمامة المؤمنين، تحت ظل السيد بنكيران في اتجاه يريد الجمع بين نمطين مهربين من المشرق، تكون صورته الظاهرية هي صورة الحكم السعودي، بينما تكون أتماطه العملية مستقاة من نمط ولاية الفقيه الإيراني، شريطة أن يسلم أمير المؤمنين لهؤلاء مفاتيح التدبير الديني من منطلق أنهم يمثلون "هيئة كبار العلماء" حسب لغة الأتماط المهرية، هؤلاء الذين لا يقبلون النقد ولا الملاحظة، ولهذا نجدهم يرددون ويزيدون أمام النقد والحوار والمناقشة.

وما يؤكد ذلك أكثر هو ما دفع السيد الريسوني حينما كان على رأس حركة "التوحيد والإصلاح" الإخوانية إلى التهمج على مؤسسة إمامة المؤمنين بحجة ادعائه أن "صاحب الأمر ليس عالما دينيا" ليسلم إمامة المؤمنين إلى من هم على شاكلته السادة يسف وبنحزمة والراوندي، الذين منحهم السيد يسف صفة "العالمية" دون غيره في جوابه هذا(حواره مع جريدة الوطن عدد 503)، وضاربا في ذلك الخصوصية المغربية التي لا تطبق التجارب المشرقية في سياستها ولا في مؤسساتها، تحت عناوين أصولية متأصلة إخوانية، تروم من وراء مشروعها السياسي ضرب الشرعية الدينية لأمر المؤمنين، واستعمالها من لدن هؤلاء والاستحواذ عليها لاستعمالها كسلم سياسي للسيطرة على الحكم، ولعل الغريب في الأمر هو أن الدكتور يسف قد كشف عن وجهه الإخواني المتحيز والمنحاز لطرف حزبي أصولي سياسي من حيث يشعر أو لا يشعر، في الوقت الذي كان من المنتظر منه كأمين عام للمجلس العلمي الأعلى- الذي يمثل موقف أمير المؤمنين- أن يقف موقف الحياد الإيجابي والعاقل، وأن يكون على نفس المسافة في نقاش واختلاف فكري سياسي بين ما يمثله مفكرون وعلماء وسياسيون وفاعلون ومثقفون ومسؤولون يتبنون خصوصية المدرسة الحضارية المغربية بكل ما تعنيه وتحمله روافدها الحضارية المتميزة بإسلامها العريق والمتمدن الذي يمثله أمير المؤمنين بصفته الممثلة لكل المغاربة بدون تحزيب ولا تسييس ولا أدلجة، ما دام هذا الإسلام هو عقيدة للمغاربة أجمعين، وليس مشروعا حزبيا لطائفة دون غيرها، ولا يرى فيه المغاربة تعارضا مع القيم الكونية والحضارية للفكر الإنساني الحدائي الديمقراطي المنفتح على شعوب العالم وثقافتهم، في الوقت الذي يدفع فيه جناح آخر إلى تحزيب الإسلام وتسييسه في اتجاه أطروحة "الإخوان المسلمين"، وأحزاب السياسة الأصولية التي تتعارض مع مبادئ إمامة المؤمنين، وتتعارض مع القيم الكونية، وتهاجمها وتعرض عنها، وهو ما صرح به مؤخرا بصريح العبارة زميل السيد يسف في المجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس العلمي بوجدة الدكتور مصطفى بنحزمة في كلمته إبان نشاط للمجلس العلمي بالناظور، مشككا ومحاجا القيم الكونية التي وقعت عليها المملكة المغربية في المواثيق الدولية، وأقرتها في دستورها الذي صوت عليه المغاربة وكامل قواه السياسية وفعالياته المدنية والفكرية، ولعل هذا الاتجاه الأخير لم يعد يخفي مشروعه التدميري للدولة المدنية الديمقراطية، ولا يقر بالديمقراطية كفكر وسلوك حضاري عالمي، بل يقتحمها باعتبارها مجرد غزوات للصناديق تتم عبرها قرصنة مؤسسات الدولة وشرعنة تلك القرصنة وتقديسه لتلك السيطرة، ولعل ما يؤكد ذلك و يبرهنه ويدعمه هو حوار الدكتور يسف الذي من به علينا من وقته الثمين الذهبي في جريدة الوطن (عدد 503) وهو ما تبدى وتجلى في قوله: "والتشكيك في هوية المغرب أفكار مستوردة منبعها الفكر الغربي وهي أفكار معزولة مرفوضة شرعا وطبعا وقانونا نتيجة إجماع الأمة حول ملكها، وقد تجاوزنا هذا الجدل بصور الوثيقة الدستورية التي صوت الشعب على مضاميتها بالإجماع."



وما يثير العجب العجاب، ومكان الاستغراب الذي يفضح انحياز الدكتور يسف للصف الإخواني هو أن المشككين الكبار في هوية المغرب وفي إسلامه وخصوصيته الحضارية التاريخية الحضارية والاجتهادية التي يمثلها عمل أهل المغرب الذي لا نفر عن إثارته والاحتجاج به ضدا على المشروع الإخواني الذي يريد اجتثاث الخصائص الحضارية المغربية، واجتهاداتها الفقهية والمعرفية والثقافية، منبع هؤلاء هو الفكر الأصولي الشرقي، ذلك أن رواده وأهله كانوا وما يزالون يقرأون ويأكلون ويشربون وينشرون ويتطللون من المشرق - جغرافية وتفكيراً ومذهبا وتنظيماً - ولا أدل على ذلك من أن الريسوني لما أخرج أيابه ومخالبه تجاه إمارة المؤمنين كانت الطائفة قد حطت به للتو من السعودية، وعاد إليها فارا من مسألة القوى الفكرية والمدنية المغربية، وكذا المغراوي لما وطئ النص القانوني في فتواه حول زواج ذات التسع سنوات كان قد حط من السعودية، ولما اشتدت مساءلته فر إليها ولجأ إليها لمدة سنة كاملة إلى أن بردت المسألة فغاد منها سالما غامما، والدكتور المدغري وزير الأوقاف السابق حينما أحس بالإحراج في مساءلته عن انتشار الوهابية ونشرها في مساجد المملكة ومجالسها العلمية خرج في حوار مع جريدة "الصحراء المغربية" بعد إعفائه من وزارة الأوقاف بالقول: "هل أنا من كنت آتي بالطائرات محملة بالكتب الوهابية المجانية من السعودية لتوزع في المغرب؟" والأمر نفسه يقال عن تكوين أبي حفص والكتاني والفيزاري والنهاري والشاهد البوشيخي وبوخزة وبنحمة وغيرهم من رموز الإخوانية وريبتها الوهابية بالمغرب، وهنا يتكرر السؤال للدكتور يسف بعد أن اتسع وقته الذهبي الثمين ليرد على مخالفه: لماذا تحاشيت ذكر الأسماء في حواركم؟ فهل العلامة الفقيه الدكتور أحمد الحليلشي الذي حاربتموه وخبطتموه خبط عشواء ومن تصبتمه ومن تحطى يعمر فيهم، كان يمثل الفكر الغربي؟؟

وهو رائد من رواد الاجتهاد الفقهي والقانوني المغربي المعاصر في تصديه لقضايا المجتمع والإنسان والدولة المغربية، و حينما قاطعتم ندوة تكريمه بمعية وزير الأوقاف التي نظمتها شعبة القانون في كلية الحقوق بأكدال وحرصنا على المشاركة فيها تكريما لأحد أعمدة الفكر الفقهي والقانوني المغربي، وأعلنتم حركم الضروس ضده، و"جرمتمه" هي أنه واجه وهابيتكم في لجنة تعديل مدونة الأسرة، بل إن واحدا من حلفكم الحمزاوي التوفيق الراوندي أساء تجاهه الأدب لمجرد أنه طالب باستبدال مصطلح "النكاح" بمصطلح "الزواج" في المدونة من منطلق استحضار لغة معاصرة، وليس من منطلق تفسيركم الإخواني المؤسس على المزايدة في كل شيء حتى في الاحتفاظ باللغة بجذافيرها، وكأن العلاقات والتدين قائم على اللغة ومصطلحاتها؟ وهو ما تمارسونه بطريقة تثير الإشمئزاز في ما يسمى "الكراسي العلمية" في قناة السادسة عبر أصواتكم، إلى درجة أن بعض زبائنتكم يقلد في تمرير المضامين الوهابية حتى اللكنات اللهجاتية الخليجية لمشايخ الوهابية، وهو ما نسمعه حرفيا في لكنات المسمى د- "سعيد الكمي" الذي يتصيب عرقا في تمرير مضامين وهابية عبر ما يسميه شرحا لكتاب الموطأ، وهذا ما يدرج في مخادعاتكم المتعددة، والتي تعتبرونها تسييسا للدين، وما يدل قطعاً على أنكم تمارسون السياسة بالدين هو أن العالم الحليلشي الذي حاربتموه وقاطعتموه وأسأتم مع الأدب، لما أحسستم بالحرع في تمسك إمارة المؤمنين به، وتمسك الفقهاء المغاربة ورجال القضاء والقانون بمرجعيته الاجتهادية، لأنه مؤسس للدراسات القانونية في الجامعة المغربية، وواضع قوانين تنظيم دار الحديث الحسنية وهيكلتها والتي ظلت لسنوات تسير بدون قانون، إلى درجة لم يتم الاعتراف بشواهد الخريجين من الدار قبل إدارة الحليلشي للدار، وأمام هذا الحرع البالغ عتدم فاستضفتم الدكتور الحليلشي نفسه ضيفا على دورة المجلس العلمي الأعلى الأخيرة بالحسمة. فهل كانت تلك الاستضافة توبة منكم؟ أم مناورة سياسية؟ أم استجابة لرؤية أمير المؤمنين؟ أم تضميديا لجرح المقاطعة؟ وقد شهدت دورة الحسمة ظاهرة مثيرة حقا، إذ عمل رئيس المجلس العلمي في الحسمة والذي زرعه هناك بنحمة، وعلى سنته قام بجمع أموال على المحسنين فقام بشراء ساعات يدوية أهدى لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى، منهم ساعة، في الوقت الذي كان الجميع ينتظر منه أن يوزع عليهم مؤلفات علمية من إنجاز المجلس، فلم يبق لنا إلا أن نقول تجاه هذا الربع المسجدي الساعاتي الذي يكرسه بنحمة وتلاميذه قوله تعالى: "أقربت الساعة وانشق القمر".

والسؤال نفسه يتكرر أمام اسم شامخ أيضا في الحقل العلمائي المغربي على وواجه حركم الضروس وضرباتكم الموجعة والقاتلة إلى درجة استعملتم فيها لغة وممارسة نقابية وحرزية وجموعية في الوقت الذي تمثلون فيه مؤسسة "إمارة المؤمنين" وذلك حينما قتم بمقاطعة الانخراط في عضوية "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" باسم المجلس العلمي الأعلى، و"جرمتمه" هي أنه اقترح عضوية الدكتور أحمد العبادي في المجلس الحقوقي، وحجتمكم الباطلة في هذه المقاطعة هي أن "الرابطة المحمدية للعلماء" مجرد جمعية؟ فبالله عليكم يا دكتور يسف أهكذا تم محاربة ومواجهة الشخصيات الوطنية الدينية التي اختارت الخصوصية المغربية والافتتاح على الحدائث والحضارة العالمية ضدا على النهج الإخواني المشرقي؟ وهل تدل هيئات الرابطة ومنشوراتها وندواتها على الفكر الغربي على حد زعمكم؟ أم أن من يعارض سياستكم الإخوانية التي تريد خلق نهج يقتضي إنازال وصاية وولاية سياسية متأسلمة على أمير المؤمنين من وراء حجاب، ومن يرفض ذلك فما عليه إلا انتظار المهاجمة والإقصاء من مؤسسات تدبير الشأن الديني في البلاد؟ بل إخراجها حتى من الفكر الإسلامي ووصفه على حد تعبيركم ب "الفكر الغربي"؟



كما قلم في ردكم المقنع من وقتكم الجوهري الثمين الذي منتم به علينا جازاكم الله بكل خير؟ وهل كان الدكتور محمد المرابط خريج كلية أصول الدين بتطاوين ومندوب وزارة الأوقاف بطنجة الذي لم يسلم من تهديداتكم وألسنتكم ومعاولكم وضربانكم منذ انكبابه على تبيئ أطروحة الدكتوراه في العلوم الشرعية المغربية، إلى درجة بلغت فيه جرعة وجرأة تهديدات الدكتور الراوندي في إحدى الاجتماعات بمواجهته بالقول: " غادي نصيفطوك حتى أنت تربي" بدون أن تشفع له صفة " مندوب الأوقاف" التي تمنحه صفة عضو من داخل مؤسسة تدبير الشأن الديني، ولا صفات " دكتور أستاذ وعالم في المدرسة الشرعية المغربية وإطارا في جامعتها"، فما هي "جريمة" الدكتور المرابط ليترى على يدي الراوندي؟ إن "جريمة" الدكتور المرابط حقا هي دقه ناقوس الخطر من أن ما يسمى "هيكله الحقل الديني" و"ميثاق العلماء" وبرامج "تأطير وتحريج المرشدين والمرشحات الدينيات" كل هذا الذي يشرف عليه حلف وزير الأوقاف والدكاترة الإخوانيين السادة يسف وبنحمة والراوندي والروكي والبوشيخي.....

هذا الحلف يعمل على استعمال عنوان وعتاد ومؤسسات الأوقاف لتخريج أئمة إخوانيين وسلفيين وهابيين وتوزيعهم على مساجد المملكة ومؤسساتها العلمية، كما بين السيد خشيشن في مقاله الأخير فبركة لجنة من بنحمة ورفاقه لتتصيب عمداء وهابيين وإخوانيين في كليات جامعة القرويين الخالدة لخونجتها وسلفنيتها وإعدام خصوصيتها الحضارية المغربية نهائيا، والأخطر في كل هذه السلوكات من مواجهة الدكتور المرابط، والدكتور سوسان أيضا في المحسمة هو أن لغة المواجهة والصراع والمواجهة قد انتقلت إلى داخل مؤسسات الدولة الدينية بشكل علني وبلغت التحدي المعبر عن الضرب والتصفية لصالح تيار دعوي وسياسوي حزبي وجمعي معين أصبح يمارس الزحف والتعبئة لابتلاع وقرصنة الشأن الديني، والأخطر في كل هذا أنه يتم باسم "أمير المؤمنين" كما يتم أيضا **تحت غلاف ومسمى "المسلسل الديمقراطي والعدالة الانتقالية" التي يراها الحقوقيون والديمقراطيون من داخل " المجلس الوطني لحقوق الإنسان " ومن خارجه أيضا،** على أيدي فعاليات وهيئات المجتمع المدني ومن الحقوقيين الديمقراطيين، ليقطف هؤلاء الأصوليون ثمار النضال الديمقراطي للقوى الديمقراطية وحشروا في الأفران المتأسلمة بمضامين إخوانية سلفية وهابية للوصول إلى المقاصد الكبرى التي ينظر لها ويخطط ويعمل لها رائد " علوم المقاصد" في المغرب الدكتور الريسوني، وهذه المقاصد تقوم على " فرض وصاية وولاية على إمارة المؤمنين" تحت أذرع وذرائع متعددة ومتنوعة وملونة يكمل بعضها بعضا وتتقوى أذرعها السياسية بأجنحة السيد بنكيران الحكومية والجمعية والنقابية والدعوية والجامعية في الداخل والخارج، لكن وجود أصوات دينية وطنية مغربية ديمقراطية حقوقية من داخل مؤسسات الدولة من قبيل الدكاترة أحمد الخليلي، ومحمد المرابط وفكري سوسان، وأحمد غاني، وأحمد العبادي، وغيرهم يحرج بلا شك هذا "الحلف الإخواني" من داخل المجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف ويركهم، ولذلك يعمل السادة الدكاترة: يسف وبنحمة والراوندي والبوشيخي وتوفيق والروكي...على تصفية السابقين واللاحقين، وغربلتهم من مؤسسات الدولة المغربية العلمية والعملية والجامعية (القرويين وشعب الدراسات الإسلامية واللغة العربية وآدابها...)

ولهم في معركة تصفية الهيئة العلمية لعلماء سوس "أسوة حسنة" يقتدون بها في معاركهم التصفية، باعتبارهم شرطة دينية ودرك عقائدي، وحينما يواجهون بالمساءلة والاستفسار يلصقون التهم في الهواء لشرعنة معاركهم التصفية هذه، مثلما عبر الدكتور يسف في حوار من وقته الثمين هذا، حينما ألصق خصومه ب " الفكر الغربي"، مع أننا ما زلنا نذكر ونتذكر ونرى ونسمع ونلمس بأن أكبر مهدد فكري وعملا وفتوى وتنظيما وسياسة لإمارة المؤمنين هم رواد المشروع الإخواني الوهابي المشرقي، وليسوا أهل الفكر الغربي، مع العلم أننا نذكر بالقول: إننا لا نعادي الفكر الغربي، بل إننا نفتخر بأن أهم مرتكز تقوم عليه إمارة المؤمنين بخصوصيتها المغربية وتتقوى به ضدا على المشاريع المشرقية التي تحمل هذه الصفات- بعد العقيدة الإسلامية- هو أن التجربة المغربية تفتح بعقلانية على الحدائث الغربية- بدون وساطات- في الوقت الذي تعادي فيه التجارب المشرقية (خاصة السعودية وإيران) الحدائث الغربية وتهاجمها، وهذا ما يمنح التميز والتحديث للفكر المدني والسياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي والحضاري المغربي ويجعلها تستغني عن الوساطة المشرقية حتى في التجارب الأصولية التي تدعي الانفتاح والتحديث، وعلى رأسها تجربة " العدالة والتنمية" في تركيا، فقد قام مؤخرا الدكتور بنحمة من داخل مشروع السياسي العملاق المتخفي في أثواب وزارة الأوقاف ومساجدها ومؤسساتها وجامعاتها ووسائلها إلى إرسال تلميذه " بودينار" إلى تركيا للتدرب على تلك التجربة هناك، وبودينار هذا هو مدير ما أساه بنحمة ب " مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية" وهو ما بناه على أرض وقفية وبأموال الدولة، وهيا له جمعية إخوانية مصطنعة لتسييره، كما قدمه لأمير المؤمنين لتدشينه، كما سبق له أن أرسل مديره السابق "رشيد بلحبيب" للإمارات، ومما يؤكد استمرارته في رعاية النهج الإخواني هو استدعاؤه مؤخرا لرؤساء المجالس العلمية وأعضائها الإخوانيين للقاءاته فيما يسميه بقاء المجالس العلمية في الشرق (لقاء الأحد 3/02 بوجدة)



إضافة لرؤساء الحسبية وكريستوف لندارس ما أساه الشؤون الدعوية والمالية للتسيير الديني، لكنه أقصى رؤساء تازة وتاونات لأنهما ليسا إخوانيين، ويتم طيح إزاحتها بتنسيق مع يسف والراوندي، في حين تم إحضار رئيس الحسبية لأنه إخواني وهابي وينفذ خططهم بامتياز.

هكذا يطبق السلفيون من داخل المجالس العلمية البرامج الإخوانية بمخاديرها، ولا يستغني الإخوانيون عن الوساطة المشرفية في كل صغيرة وكبيرة، ويتم امتداح تجارب المشرق المتأسلمة والسياسوية في كل شيء، في حين أن الفكر والمفكرين المغاربة محرم عليهم الاستفادة من الفكر الغربي بصورة مباشرة، حتى وهم يحتفظون بتديهم وتعبدهم، وكأن الباحثين والمفكرين والدارسين المغاربة قاصرون عن إدراك واستيعاب الفكر الغربي مباشرة، فلا بد لهم أن يستعينوا بوساطة "هرمينوطيقا المشاركة" الكاشفة بأشعتها النووية عن مخاطر الفكر الغربي وعن كفه والحاده، ونحن ما فتننا نصر و نؤكد على أن حرصنا الدائم في الإشادة بالتجربة المغربية لإمارة المؤمنين هي أنها تجسد ذلك التوازن الصعب والدقيق في النهج والسلوك السياسي لأمر المؤمنين في الجمع بين منافع الفكر الغربي بدون المرور بتأشيرة التجارب الشرقية أو وصايتها، والنهل من التجارب الدينية المغربية العريقة التي تعكس السلوك الاجتهادي لعمل أهل المغرب بدون استنساخ مذهبي أو طائفي أو حزبي أو إخواني من المشرق، وهو ما يصر الإخوانيون على محاربتة بتوزيع للإدوار والتعبير : فهناك من يهاجمه مباشرة من خارج المؤسسات، وهنا من يهاجمه عملا لا قولاً من داخل المؤسسات، وهناك من يصمت عن مساندته وتوضيح عناصر قوته، لأن ذلك يفضحهم ويضعفهم ولذلك يواجمونه بالسكوت.

وهو النهج الذي يهجه من داخل المجلس العلمي الأعلى السيادة : يسف وبنحزمة والراوندي، ويظهرون استعلاء بأنهم أكبر من التعبير عنه قولاً صريحاً؟ وهنا بالذات يقع الاصطدام بالفوزج الإخواني الذي يريد هؤلاء تهريبه واستنساخه وإنزاله وتسويقه في بلدنا تطبيقاً عملياً وإن كانوا يسكتون عنه تصريحاً قولياً، كما أننا لا نمل من توضيح هذا الأمر في حمولة اللغة المستعملة ودلالات اصطلاحاتها، لأننا نلاحظ أن رواد هذا المشروع الإخواني من داخل وزارة الأوقاف والمجلس العلمي الأعلى يراهنون كثيراً على المغالطة والمخادعة عبر اللغة الزئبقية والمراعة واصطلاحاتها، فالمدافعون عن التحديث والمفتحن على الفكر الغربي ليسوا ضد الإسلام كاعتقاد وتعبد ديني حضاري وهوابي، بل هم ضد الأصولية والإخوانية كمشروع وهابي سلفنجي طائفي شرقي وتدميري للحضارة المغربية ولقيمتها الكونية الإنسانية، وهذا ما يفسر كيف أننا نجتمع بين الحدائفة كقيمة إنسانية عالمية وبين إمارة المؤمنين كخصوصية راعية للدولة المغربية، لأننا نرى بأن الحدائفة هي المنطلق المناسب لإمارة المؤمنين، وليست هي الأصولية التي يهرها هؤلاء من المشرق ثم يفركونها من داخل المؤسسات المغربية، بل إن هذا يفسر لماذا ندعم وندافع دوماً وأبداً عن "إمارة المؤمنين" كمؤسسة ومكسب حضاري مغربي، وعن أمير المؤمنين كحام وراع للمشروع الديمقراطي الحدائي الوطني، وفي الوقت نفسه نعارض فيه سياسة الدكتور يسف وبنحزمة والراوندي وغيرهم، علماً أن هؤلاء يعلنون انخراطهم في "مؤسسة" إمارة المؤمنين قولياً وصورياً وإدارياً، لكنهم لا يسيرون عملياً وفكرياً في الخط الذي يسير فيه جلالته في جمعه بين الصفة الدينية للدولة وهو ما أقرته دياحة الدستور المغربي، وبين صفتها الحدائية.

كما أن أمير المؤمنين هو نفسه الذي يرمى التفعيل الدستوري للفصول الدستورية الأخرى التي أقرها ونص عليها الدستور المغربي بعد نص دياحته على إسلامية الدولة، وهي فصول أقرت مبادئ الديمقراطية والتعددية والحدائفة والأمازيغية وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية المغربية والقيم الكونية العالمية، فالسلوك والنهج السياسي الحدائي لأمر المؤمنين هو الراعي الوحيد لهذا العمق الدستوري، بل إنه المنبه و الرقيب على السلوكات السياسية التي يظاً فيها بنكيران الدستور، ولعل هذا الوطاء البنكيراني اللاشعري للدستور وتنبيه أمير المؤمنين عليه هو ما أقره بنكيران واعترف به بعظمة لسانه في ندوة " الشروق " الأخيرة، وليس ذلك زعماً أو ادعاءً منا، وما يعزز هذه الاعترافات أكثر المغلفة بالشرعنة الدستورية هو ما أثبتته الخطابات والسلوكات العملية والسياسية والمجموعية والإدارية والإعلامية الفعلية التي عبر عنها السادة يسف وبنكيران وبنحزمة والراوندي على أنها رغم استدلالها بالدستور وعملها في مؤسساته وفي ظلها، إلا أنها تكفر به وبفصوله الحدائية والحقوقية والديمقراطية والحدائية والأمازيغية على مستوى التطبيق العملي والسياسي والمدني والفكري، فالسيد بنكيران مثلاً يعمل في ظل دستور يقر بالأمازيغية، لكنه يسميها في خطابه ب " الشنيوية "، وبنحزمة يعمل في مؤسسات دينية باسم " أمير المؤمنين " وفي ظل الدستور، ويسمي الأمازيغية ب " لغة الشيوخات "، ويهاجم القيم الكونية التي أقرها الدستور المغربي ووقعت عليها المملكة المغربية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والراوندي يعمل في الإطار نفسه ويهدد الدكتور المرابط الذي يعمل معه في الإطار نفسه بقوله له: " أنت غادي نصيفطوك فين تترى "، ووزير الأوقاف يعمل في السياق نفسه ويقاطع ويحارب الدكتور المحمليشي مدير دار الحديث الحسنية، والدكتور يسف يعمل بصفته " الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى " ويقاطع ويهاجم تمثيلية

الدكتور أحمد العبادي في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أن الدكتور يسف يعلم علم اليقين ويسمع من يهاجم ويهدد إمارة المؤمنين من الريسوني والوهابيين



والإخوانيين وأعضاء "العدل والإحسان"، لكنه يتحاشى كل هذه الحقائق ليقول في جوابه: إن ما يهدد إمارة المؤمنين آت من الفكر الغربي؟ وتبقى "تهمة وجريمة" السادة الخليلشي والعبادي والمرابط وسوسان... هي أنهم من خلال سلوكهم العملي والفكري والإداري.

ومن داخل مؤسسات تدبير الشأن الديني قرروا مقاطعة النهج الإخواني والأطروحة الوهابية المضادة للأطروحة الحضارية المغربية، والتي يعمل وفقها الدكتور يسف وبنحمة ووزير الأوقاف وغيرهم، واختاروا النهج الديمقراطي الحدائي الذي اختاره أمير المؤمنين في نهجه العملي وفق ما أقره الدستور، وهذا هو جوهر الإسلام المغربي الذي ما فتئت ننادي به وتحدث عنه، وهو ما يؤمن به العلماء المغاربة الحقيقيون والمؤمنون بالهوية المغربية الأصيلة والمضادة للأصولية، وما يشد استغرابنا وانهارنا في جواب العلامة يسف الذي من به علينا من وقته الذهبي الثمين، هو أنه يستدل بالدستور، لكنه يسكت عن الدستور حينما يهاجم الفكر الغربي، ومكمن الاستغراب في أجوبة السيد يسف وسلوكاته ونهج إخوانه (بنحمة والراوندي وتوفيق وحزبهم من داخل وزارة الأوقاف والمجلس العلمي الأعلى) هو أنهم يعملون على فصل "علماني متأسلم" غريب الأطوار و من داخل الدستور بين ديباجته التي تقر إسلامية الدولة وبالفصول المؤكدة على إمارة المؤمنين، وبين باقي الفصول المؤكدة على القيم الكونية وعلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقرار الأمازيغية.

وحتى لا يكون كلامنا هذا ادعاء بدون حجج قدمنا عدة استدلالات قولية وفعلية للدكتور يسف والسيد توفيق بنحمة في تهماتهم على الأمازيغية وعلى القيم الكونية وعلى حقوق المرأة، وما يعزز ذلك أكثر هو خوضهم المعارك الشرسة من داخل مؤسسات الدولة ضد كل من يعلن انتماءه المغربي والديمقراطي لأنهم يعتبرون أنفسهم في معارك تحرير هذه المؤسسات من "دعاة الزندقة"، وهو ما قدمنا عليه أمثلة ناطحة ومباشرة وساطعة حتى لا يكون كلامنا في الهواء، في الوقت الذي يتهرب فيه الدكتور يسف وقبله بنحمة من مواجعة من يتهمون على إمارة المؤمنين مباشرة من الأصوليين، وعلى رأسهم السيد الريسوني الذي لا يخفي صفاته الحركية ولا ينكرها، منها الداخلية كعضويته في حركة "التوحيد والإصلاح"، وصفته العالمية الإخوانية كنيابته عن القضاوي في مؤسسته العالمية، وهنا يتجدد سؤالنا للسيد يسف: هل إن الريسوني في تهمته على إمارة المؤمنين ينطلق من الفكر الغربي؟ أم ينطلق من الفكر والتنظيم الإخواني المشرفي والأصولي الراكب شعارات الديمقراطية بهتاناً وزوراً؟ وما يحمل أهمية بالغة في هذه المعادلة هو أن السيد يسف وبنحمة وإخوانهم من خلال هذا التحيز الإخواني في التهم على الفكر الغربي، وفي ممارسة هذا الفصل "العلماني المتأسلم" الغريب الأطوار بين ديباجة الدستور وبين باقي فصوله، هو فصل مضاد للنهج العملي لأمر المؤمنين، والذي نشهد بأنه لا يدعم نهجا أصوليا ولا يتحيز لجهة معينة، وبأنه ينتج في إقامة توازن بين صفته الدينية كأمر المؤمنين، وبين صفاته الموازية كملك للبلاد ورجل للدولة و يرعى تجربة ديمقراطية، وهنا يتجدد السؤال الغريب والمستفز: كيف لمثلثه بأن يختاروا نهجا أصوليا في تدبير الشأن الديني ويتحيزون لجهة سياسية وحزبية ويهاجمون القيم الكونية والفكر الغربي؟ وقد عبرت عن هذا السؤال الإشكالي بعمق الصورة التي جاءت مصاحبة لحوار السيد يسف "الثمين" على صفحة جريدة "الوطن"، وهي صورة تحمل خطابا سياسيا طويل الذيل عريض المنكبين، فقد كنا ننتظر صورة مصاحبة للحوار لشخصيات تعارض السيد يسف هي التي توضع أمامه وليس صورة أمير المؤمنين، ومضمون الخطاب هو أن السيد يسف وإخوانه يسرون نهج عملي مواجعه للنهج العملي الذي يسير عليه أمير المؤمنين وليس على نهجه وخطه، وإن كان السيد يسف يدعي قولاً ومؤسساتياً بأنه يمثل ويفعل نهج أمير البلاد.

ذلك أن ما يتم تفعيله حقيقة وعملا من لدن هؤلاء من داخل المجالس العلمية والمجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف هو مشروع إخواني وهابي، يعارض مع النهج العملي والعلمي والديني والسياسي والدستوري لأمر المؤمنين، ولطالما قدمنا أمثلة صارخة عن هذا التعارض، وهي أمثلة متعددة وكثيرة، وحتى وإن بدا بعضها صغيرا إلا أنه يحمل دلالات كبرى وعميقة، وقد قدمنا السدل في الصلاة مثلا، وهو ما حاربه بنحمة ويسف والراوندي وإخوانه، هؤلاء الذين ظلوا يدعون المالكية بقرأون في فتاوى الأمام مالك بأنه كان ينهى عنه في الفرض ولا يرى مانعا عنه في التوافل، وهؤلاء كانوا يرون الفقهاء المغاربة يصرون على السدل في صلواتهم وفي فتاويهم، ولا ندري هؤلاء لماذا حاربوا السدل وهم قد شهدوا السلاطين المعاصرين كلهم يصلون سدا، من محمد الخامس والحسن الثاني طيب الله ثراهما، والأكثر من ذلك أنهم كانوا يصلون قبضا إلى جانب أمير المؤمنين محمد السادس وهو يصلي سدا ولم يتخلوا عنه إلا أمام كتاباتنا النقدية لسلكهم الإخواني الشرقي هذا، (وبنكيران مازال يقبض في صلواته إلى جانب أمير المؤمنين تحديا منه)، وهم يقرأون منذ عقود قول بن عاشر: (سدل يد تكبيره مع الشروع)، بل إن بنحمة حارب في مساجد الشرق بوجدة وما يزال السدل في الصلاة، وهو من يدعي تتلمذه على العلامة سيدي العربي وادفل الحسني، وعلى الفقيه سي بنسعيد، في حين حدثني والدي الذي تتلمذ على هؤلاء العلماء أن هؤلاء لم يصلوا قبضا قط، فمن أين استقى بنحمة قبضه هذا؟ أليس من إخوانيته ووهابيته؟ ويتكرر السؤال كيف لهؤلاء الذين يدعون تمثيل أمير المؤمنين أن يخالفوه ويعاكسوه في الصلاة؟ وكأن سلاطينا وعلماءنا كانوا خاطئين وهم جاءوا ليصححوا تعبد



مغربتنا - بمن فيهم سلاطيننا - ياخوانيتهم ووهابيتهم؟

حتى كاد السدل أن ينثني وأصبح القبض المهرب من التهريب الديني هو القاعدة في مساجد المملكة؟ فهذه السلوكات والإجابات الرتيقية والمراوغات والانتقادات التي يعبر عنها السيد يسف لاشك أنها تفضح عمق هذه الازدواجية لدى السيد يسف، كما أنها لا تقدم أي شيء، بل إن التقدم الذي تقدم به السيد أريزي لذلك الحوار كان أعم وأشمل وأصرح وأوضح من إجابات السيد يسف الذي ظل انتقائيا ومتهربا ومراوغا في إجاباته، وهو يستدل بالدستور مثلا في قوله: "يمكن أن نشخص إضافات دسترة المجلس العلمي الأعلى في ما يأتي:- تثبيت رئاسة الملك بصفته أميرا للمؤمنين بشكل حصري.- إن حماية الملة والدين وضمان حرية ممارسة الشؤون الدينية ظلت من اختصاص إمارة المؤمنين." وفي تعليقا على قول يسف هذا، هو أن الخطير في كل هذا أن يتم التدبير الديني باسم أمير المؤمنين حصريا، لكن مضامين هذا التدبير الديني تتم ضدا على الخصوصية المغربية أولا، ثانيا أنها تخدم أجندة سياسية لحزب إخواني معين، وهو ما يمنحه استقواء وامتيازات انتخابيا، مما يهدد حرمت وحياد إمارة المؤمنين الإستراتيجية في سياستها وفي هويتها المغربية الأصيلة وفي نهجها الديمقراطي، وفي إيمانها بالقيم الكونية والحضارية الإنسانية العالمية، وهذا ما ترمي هذه القوى إلى إنزاله على طريقة ولاية ووصاية عملية وفكرية وسياسية وإعلامية وتعبوية في مساجد المملكة على إمارة المؤمنين.

وذلك للاستحواذ على الشأن الديني، والالتقاء بمشروع بنكيران في الاستحواذ على الشأن السياسي والحكومي، وكذا على الشأن الديني عبر جمعيات مصنعة، لا تؤمن بالديمقراطية كفلسفة سياسية، بل كطية وصناديق للوصول للسيطرة، كما ركز السيد يسف في رده الذي كان أقرب إلى "بيان حقيقة" مطبوخ على شكل حوار تلقائي على مسألتين تثيران الغثيان حقا: أولاهما تتعلق بأنه ليس لديه متسع من الوقت ليحجب عن نقدنا، وكأن فريقه الإخواني لا يفتر عن إعداد وإنزال المدونات والتفسيرات القرآنية والموسوعات الفقهية المغربية، في الوقت الذي ما زلت تتخبطون في أسئلة الربا والأبنك والفوائد، (مع العلم أننا حينما نشير إلى أن هذا المجلس العلمي الأعلى لم ينشر أعضاؤه طيلة وجودهم، ولو ثلث ما نشرته الرابطة المحمدية للعلماء أخيرا من مؤلفات علمية شرعية، نحس بأنها ملاحظة تثير ولاشك لدى السادة العلماء النجل والعرق والشفقة إلى درجة الغثيان) كما أشار السيد يسف في جوابه إلى سلب الآخرين صفة العلم، ولا ندري كيف يزايد علينا الدكتور يسف في الصفة العلمية، ويزايد على الذين انتقدوا المشروع الوهابي الإخواني نفسه في خواتمهم من الصفة العلمية، فهل يزايد على الدكتورة السادة المحمليشي والعبادي والمرابط؟ ويتبكم لسانه حينما يصل إلى الدكتور الريسوني الذي تزعم غزوات التهمج على إمارة المؤمنين، وهو رائد عالمي في المشروع الإخواني ونائب عن القرضاوي الذي عبر بوقاحاته المتكررة في التهمج على إمارة المؤمنين مع العلم أنه أنكر استضافته لدرس حسني سابق، في الوقت الذي كان الدكتور يسف وبنحمة والراوندي هم من نفخوا في الدكتور الريسوني باعتباره عنوانا علميا، بل إنهم قدموه لأمير المؤمنين كمحاضر لدرس حسني كصوت علمي مخادع على نهج زميله واستاذ القرضاوي- على المستوى السياسي، وهؤلاء الذين صنعوا منه عالما أمام أمير المؤمنين هم أنفسهم من تبكمت ألسنتهم وهم يتحركون باسم المجلس العلمي الأعلى أمام تهجمات الريسوني على إمارة المؤمنين.



عزل 57 وتأديب 353 موظفا في المؤسسات السجنية

■ الرباط - أحمد الأرقام

52011

المؤسسات السجنية، مشيرا إلى أن إدارة المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج، طبقت إجراءات زجرية في حق المخالفين للقانون، بالنسبة لموظفيها، حيث أحالت 353 قضية على لجنة تأديبية لاتخاذ ما تراه مناسبا، وحررت 57 قرارا يرمي إلى عزل 57 موظفا، بعد ثبوت الخروقات الإدارية المرتكبة من قبلهم، كما أحالت 76 ملفا على القضاء لخطورة الخروقات والمخالفات التي قام بها الموظفون، والتي تدخل في إطار الجرح والجنایات.

وشدد الشوباني على أنه لا أحد يمكنه إنكار قضية ذات أهمية تكمن في تحسين أداء المؤسسة السجنية، ووضعيتها بعد إحداث مندوبية إدارة السجون، سواء على مستوى ضبط الأمن، أو أعمال التربية، أو نشر التعليم، وتشجيع الرياضة، أو أعمال الرقابة المؤسساتية، مؤكدا أن إشكالية المجتمع السجني تكمن في قلة الزيارات التي أوكلت للبرلمان، حيث أثار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ذلك في تقريره الأخير.

كشف الحبيب الشوباني، وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أن السلطات القضائية قامت بـ 800 زيارة للمؤسسات السجنية خلال سنة 2012، للوقوف عن كثب عما يجري فيها، ومدى احترامها للقانون في ما يخص كافة التدابير المتعلقة بالإدارة السجنية، فيما أنجز المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانته الإقليمية 70 زيارة، للإطلاع على مدى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، كما متعارف عليها، في المؤسسات السجنية، علاوة على الزيارات المرتبطة بباقي المؤسسات الدستورية، مثل لجنة الاستطلاع البرلمانية.

وأقر الشوباني، في معرض جوابه عن سؤال لمجموعة نقابة الاتحاد الوطني للشغل، بمجلس المستشارين، مساء أول أمس الثلاثاء، بأن هذه الزيارات الرقابية، تعد غير كافية، لكنها تعتبر مؤشرا على تغير النظرة التي كانت سائدة حول عمل ووظيفة



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CNDH - Le Conseil National des Droits de l'Homme

جريدة إلكترونية تصدر من العرائش متجددة على مدار الساعة



رسالة مفتوحة الى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أضيف في 06 فبراير 2013 الساعة 58 : 12

عبد القادر بن قador يوجه رسالة مفتوحة الى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بقلم : عبد القادر بن قador

بعد الرسالتين المفتوحتين الموجهتين مني إلى هيئة الإنصاف والمصالحة والمنشورتين بجريدة " بيان اليوم " سنة 2005 للدفاع عن المعتقلين السياسيين المعذبين بالكهرباء في رؤوسهم وغيره ، هذه رسالة مفتوحة أخرى موجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة سلسلة من النضالات والاحتجاجات منذ سنوات عديدة للمعتقلين السياسيين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وخاصة الوقفات الاحتجاجية الأخيرة منها الوقفة الاحتجاجية أمام مقر باشوية القصر الكبير يوم 07 / 01 / 2013 ، والوقفة الاحتجاجية ليوم الاثنين 14/01/2013 في مقر أكاديمية المملكة في الرباط ، والوقفة الاحتجاجية الأخرى يوم الاثنين 21 / 01 / 2013 أمام مقر عمالة العرائش .. الخ .

أبدى الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش يوم 23 يوليوز 1999 ، رغبة في تحقيق مصالحة بين الماضي والحاضر وكان لابد من الكشف عن جملة من خبايا سنوات الرصاص علانية والإقرار بحدوثها ، وبذلك تم الكشف عن جرائم الماضي ، لا سيما تلك الخاصة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وتعويض الضحايا عن سنوات الاعتقالات في السجون والأقبية والمعتقلات المنفردة بين ربوع المملكة المغربية إبان حكم الملك الحسن الثاني .

وقد كانت نهاية أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة ، وإنجاز تقريرها الختامي وتقديمه للملك في 30 نونبر 2005 ، ونلاحظ أن الدولة المغربية لم تحترم التزاماتها بتفعيل توصيات الهيئة الملزمة للدولة بجميع مؤسساتها ، بل تم إفراغ هذه التوصيات من مضمونها الإيجابي للتملص من تطبيقها .

لذا أقول أية مصداقية لتقرير هذه الهيئة وتنفيذها من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، لأنه لا زال المعتقلون السياسيون بالمغرب عامة ينظمون وقفات واعتصامات واحتجاجات "للتنفيذ الفوري لكل التوصيات لهيئة الإنصاف والمصالحة " ومنها ، لقد تم تنظيم اعتصام مفتوح من طرف تكتل لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ 25 أبريل 2011 ودام أسبوعاً كاملاً وبعده كذلك نظم نفس المعتقلين وقفة واعتصام أمام نفس المؤسسة ، وذلك في شهر رمضان الأخير وخاصة من ضحايا مدينة المناضلين والمجاهدين والثوريين ضد الفساد والظلم والاضطهاد القصر الكبير العريقة والتي آزرت وساندت الوطنيين الأحرار في سنوات الاستعمار الغاشم وسنوات الشدائد والمحن ، وفي نفس السنة يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 نظم الفرع المحلي للقصر الكبير للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أمام مقر عمالة إقليم العرائش صباحا وقفة احتجاجية دون جدوى ، بل أكثر من هذا، وقد توجه هؤلاء الضحايا بطلبات المؤازرة يوم 27 / 04 / 2011 إلى كل من منظمة العفو الدولية بالمغرب وإلى اللجنة المركزية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، وكذلك يوم 22 / 07 / 2011 إلى منظمة العفو الدولية بالمغرب لمؤازرتهم مرة أخرى ، وأفضى هذا كله إلى إجراء جلسات الحوار مع مؤسسات الدولة باعتبارها الجهة الموكولة لها متابعة وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وكانت دائما تفضي إلى وعود في تنفيذها الخاصة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية وغيرها ، ولكن الواقع يؤكد إرادة التسوية والمصالحة بل والتملص من المسؤولية، وتؤكد للرأي العام رفضنا لسياسة التئيس والتجميد المنهج ملفنا ، ونعلن عزمنا على مواصلة حوض كل الأشكال النضالية التصعيدية ، حتى انتزاع كافة حقوقنا المشروعة .

07/02/2013

Conseil national des droits de
l'Homme

1

www.cndh.org.ma



كما نظم هؤلاء المعتقلون السياسيون القصريون خاصة ومن معهم وقفة احتجاجية هامة أخرى بتزامن مع انعقاد الندوة الدولية حول " الحق في الحقيقة ، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية ،أي تقدم في العدالة الانتقالية بالمغرب " التي نظمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب يوم الاثنين 14 / 01 / 2013، في مقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط بيهو القاعة التي تنعقد فيها هذه الندوة حاملين شعار "ما مفاكينش" وطلبوا بجر ضررهم لأنهم من ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان من القصر الكبير خاصة ومن مدن أخرى تعبيراً منهم عن " تمسكهم بمطالبهم المشروعة والتعريف بها " وأطالب معهم بذلك ولا زلت أطلب لنفسني (لأنني من ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان) بالإعتذار المعنوي فقط الذي أشرت إليه في رسالتين مفتوحتين إلى هيئة الإنصاف والمصالحة

- الأولى تحت عنوان : "سؤال وسؤال ..إلى هيئة الإنصاف والمصالحة ..فهل من جواب شافي ومقنع ؟!!

- والثانية بعنوان كذلك : "حبا في الوطن أطلب بكشف الحقيقة"

المنشورتين بجريدة "بيان اليوم" الصادرة ليومي الخميس 21 يوليوز 2005 والثانية في يومي السبت الأحد 13 / 14 غشت 2005، حيث كان لبعض المناضلين والوطنيين الثوريين ومنهم عبد ربه والمرحوم الزعيم الصوفي الأستاذ عبد السلام ياسين والزعيم الروحي لجماعة العدل والإحسان الذين تعذبوا بالصعقات الكهربائية في رؤوسهم وغيرها من الأشكال الجهنمية للعقول في سنوات الرصاص والجمهر المتقد في السبعينات من القرن الماضي ، حيث كان يخاف من هذه العقول بعض المسؤولين بالمغرب العزيز لأنها تنور الطلبة وتوعي الفئات الشعبية بما هي حقوقهم ومطالبهم ، وكيف يجب أن تأخذها وتحققها في بلد مليء ببعض الانتهازيين والمنتفعين دون الجميع وغيرها في هذين الرسالتين دون أن أتلقى جواباً من هذه الهيئة ومن الدولة المغربية وغيرها، بل التسوية الإدارية التي أستحقها منذ سنة 2008 لم أتوصل بها إلى الآن رغم مؤازرتي من بعض الجرائد الجهوية والوطنية مشكورة ، ومن الضحايا المذكورين وغيرهم، وتقاعدي الذي حصلت عليه في 19 ماي 2010، والمعروف بالمغرب والإدارات وفي التعليم عندما يتقاعد الموظف وتكون عنده الترقية من سلم إلى السلم الموالي إذا لم يعطوه له في سنوات العمل يحصل عليه عندما يحال على المعاش ، مع العلم أن موظفين أشباح معروفين كانوا يعملون معي بدائرة اللوكوس وكانوا يترقون دائماً من سلم إلى سلم، بل منهم من حصل على قطعة أرضية ودار بقيادة العوامرة بنفس الدائرة الآتفة الذكر بتمن رمزي وقد اشتغلوا معي من بعدي بسنوات عديدة بهذه الدائرة، مع العلم أن تقطي للترقية ممتازة وجيدة وكفائي المهنية وتقاني وإخلاصي في العمل طيلة مدة عملي، كما يشهد بذلك رؤسائي في العمل وملفي الإداري، لماذا هذا ؟ هل ينتقمون مني على نضالي وخاصة وأنتي ناشطاً حقوقياً، وكنت مقرراً عاماً لأول مجلس للقاطنين تأسس بالمغرب في الحي الجامعي لأكدال بالرباط بجامعة محمد الخامس والتابع للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في السنة الجامعية 1969 - 1970 الذي فرضه الطلبة على أوقفير وزير الداخلية والحكومة آنذاك.

فهل من تنفيذ لجميع هذه التوصيات لكل المعتقلين السياسيين السابقين وضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان لسنوات الرصاص بالمغرب ومنهم عبد ربه، أم زيادة في التصعيد والتوتر بوطننا الحبيب من طرف هؤلاء الضحايا الذين ضاعوا في سنوات شبابه من العيش والعمر الجميل ، وفي صحتهم ومستقبل بعضهم اللامع الذين كانوا سيكونون عليه بحول الله لو لم يتعرضوا للقمع الشرس في المعتقلات والأقبية والسجون والتعذيب الجهنمي من الجلادين الذين لا رحمة ولا شفقة ولا إنسانية في قلوبهم القاسية فهل من مجيب ؟!! أم ماذا ؟!! هل حقوقنا البسيطة هذه ستتحقق على يد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب هذا أم على يد مسؤولين كبار بالدولة الذين يسمع لهم ، أم هذه رسالة تالئة وصيحة كذلك أخرى في واد لا قرار له ولا من يسمع النداء...فهل من جواب شافي ومقنع ،لقد مللنا الانتظار لحقوقنا جميعاً بهذا الوطن العزيز .

رسالة مفتوحة بشأن منع اسم زيري

إلى كل من السادة: رئيس الحكومة، وزير الداخلية، وزير العدل والحريات.
الموضوع: رسالة مفتوحة بشأن استمرار قمع الحريات والحق في الشخصية القانونية ومنع الأسماء الشخصية الأمازيغية.
السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء:

ازول فلاون، Azul fellewen،

باستياء وقلق شديد، توصل المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة من السيد: حفيظ بويقوي، بشكاية مفادها رفض مصلحة شؤون الحالة المدنية بالملحقة الإدارية لتراست / عمالة انزكان ايت ملول، في شخص رئيسها السيد عبد العالي ادماجور، تسمية وتسجيل ابنه "زيري" التي تعني "بدر" بدعوى عدم وجوده في لائحة الأسماء المقبولة.

لذلك وفي إطار محامه من أجل النهوض وحماية الأمازيغية فإن المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية، وبالنظر إلى تعدد الحالات التي عرضت عليه خلال الستة أشهر الأخيرة إذ يجدد مراسلتكم في موضوع الحق في الشخصية القانونية والحق في الهوية ويشعركم بما يلي:

1. أنه ما فتئت الحكومة الحالية كما سابقتها تلوح بمقتضيات الدستور المعدل الذي يقر في ديباجته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وبتنوع أبعاد الهوية المغربية، وفي فصله الخامس على دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية، و التعهدات التي التزمت بها الدولة المغربية أمام المنتظم الدولي أثناء مناقشة تقريرها الدوري 17 و18، أمام اللجنة الأمية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، في شهر غشت 2010، خاصة فيما يتعلق بضمان حق السكان المغاربة الأمازيغ في حق اختيار وتسجيل أسماء الشخصية الأمازيغية،

2. أن الحكومة الحالية في شخص ممثلها السيد وزير العدل والحريات أكد التزامه أمام **مجلس حقوق الإنسان** في دورته الأخيرة المنعقدة أثناء مناقشة التقرير الدوري الشامل بأن المغرب متعهد باحترام المقتضيات الجديدة للدستور ولتعهداته الدولية لحقوق الإنسان بما فيها حق الأمازيغ في تسمية أبنائهم باسم أمازيغي

3. أن الحكومة الحالية ومن خلال تصريحها الحكومي التزمت باحترام التزاماتها في مجال الحريات والحقوق عبر تنفيذ وتفعيل مذكرة وزير الداخلية الصادرة تحت رقم **3220** بتاريخ 09 أبريل 2010، واحترام اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء أمازيغية وضمان التنفيذ الكامل لإرسالية وزارة الداخلية في هذا الجانب.

4. أنه بالرغم مما سلف، فإن الحكومة والمسؤولين عن مكاتب الحالة المدنية وبالنظر إلى الحالات المسجلة طيلة الستة أشهر الماضية والحالة الجديدة للسيد حفيظ بويقوي، ما يزالون متمادين في ممارسة ونهج أساليب اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ممارسات تمييزية وعنصرية تستهدف حق الأمازيغ في التشبث بهويتهم الأمازيغية والاستمرار في قمع حقهم في الشخصية القانونية.

5. أنه وأمام الاستمرار في منع الأسماء الأمازيغية، وبالنظر إلى حجم الشكايات والتظلمات التي توصلنا بها في المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، والتي يشكو من خلالها المواطنون الأمازيغيون من شطط وتعسف مسؤولي الحالة المدنية في استعمال السلطة، وذلك بمنعهم من تسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية كما حدث مؤخرا بالنسبة للسيد حفيظ بويقوي الذي رفضت مصلحة شؤون الحالة المدنية بتراست تسمية وتسجيل ابنه "زيري" الذي يعني "بدر" بعلامة أن الاسم غير مدرج في لائحة الأسماء المقررة من طرف وزارة الداخلية، الشيء الذي نتج عنه تعرض السيد حفيظ بويقوي وعائلته لإحباط وأضرار معنوية ونفسية.



6.

وعليه فإننا في المكتب التنفيذي نطالب ب:

- 1-التدخل لتسجيل الاسم الشخصي لابن السيد حفيظ بويقوي ، بسجلات الحالة المدنية بتراست بدون قيد أو شرط.
- 2-تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق الإنسان كاملة دون أي تجزئ لها ،ومنها التوصيات الصادرة عن اللجنة الأمية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،والتي تدعو فيها اللجنة الأمية صراحة الدولة المغربية إلى احترام جميع الحقوق الضامنة للكرامة ومنها حق اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء أمازيغية دون قيد أو شرط،
- 3-اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية الكافية لإعمال إرسالية وزارة الداخلية بشأن اختيار وتسجيل الأسماء وخاصة الأسماء الأمازيغية ،مع العمل على إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية وتعويضها بآليات ديمقراطية وتشاركية تضمن حقوق المواطنين والمواطنات ،
- 4-مراجعة وإلغاء كافة القوانين والتشريعات المكرسة للتمييز العنصري بالمغرب. و تبني سياسات عمومية واضحة من شأنها تجاوز الارتباك الحاصل لدا الحكومة والبرلمان في تفعيل مضمين الدستور ذات الصلة بمجال الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة

المكتب التنفيذي

الرئيس أحمد أرحموش

رفقته : رسالة جوابية لوزير الداخلية عن عدم وجود أية لائحة وطنية بالأسماء المقبولة
ملحوظة:نسخة من هذه الرسالة موجهة إلى كل من:

1- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،

2- مندوب المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان



800 visites aux établissements pénitentiaires en 2012

11 59713

Les autorités judiciaires ont effectué, en 2012, 800 visites pour s'informer de la situation des établissements pénitentiaires a affirmé mardi El Habib Choubani.

Les autorités judiciaires ont effectué, en 2012, 800 visites pour s'informer de la situation des établissements pénitentiaires, auxquelles s'ajoutent celles du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a affirmé mardi le ministre chargé des Relations avec le Parlement et la société civile, El Habib Choubani.

Il y a un grand travail et de véritables efforts pour la promotion de la situation des prisons, en particulier en matière de contrôle, comme en témoignent les mesures disciplinaires à l'encontre de fonctionnaires dans plus de 300 cas et la révocation de 57 autres, a souligné M. El Choubani, en réponse à une question orale présentée par le groupe UMT à la Chambre des conseillers. Selon le ministre, les aspects sécuritaires, de contrôle et de suivi au sein des établissements pénitentiaires se sont améliorés "de manière significative", soulignant que la problématique dans ce domaine est liée à des considérations en rapport avec le système judiciaire, du fait que 46 pc des pensionnaires sont dans un état de détention préventive.

M. Choubani a appelé à la révision de l'arsenal juridique réglementant le fonctionnement de ces établissements et à un dialogue national incluant l'ensemble des intervenants en vue d'élaborer une nouvelle génération de réformes en la matière.

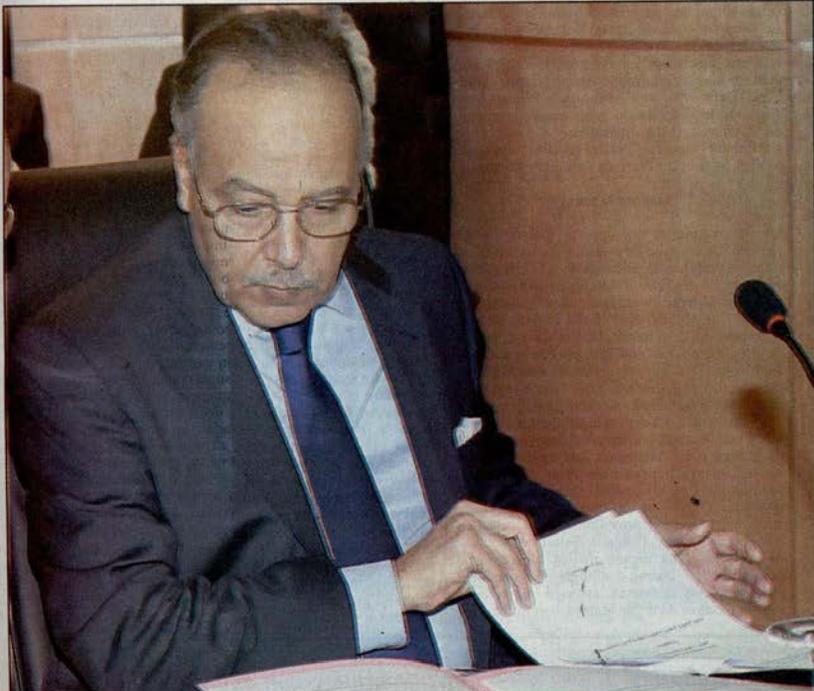


Rencontre organisée par la CGEM et le CNDH

1159713

Droits humains et entreprise en question

"Droits de l'homme et entreprise" est le thème d'un séminaire initié mardi à Casablanca pour promouvoir le dialogue et la coopération sur cette problématique au sein des entreprises publiques ou privées à travers une approche multipartite.



Abdelouahed Souheil, ministre de l'Emploi et de la formation professionnelle

conventions de l'OMT visant l'amélioration des conditions de travail dans le cadre de la responsabilité sociale, ajoutant que ces conventions ont force de loi dans le travail législatif national. Après avoir rappelé certains principes et dispositions sur les droits économiques et sociaux contenus dans la nouvelle constitution, il a noté que le gouvernement a élaboré une stratégie globale de lutte contre le chômage par l'encouragement des investissements, la promotion du dialogue national et son institutionnalisation et du dialogue direct, avant de souligner la responsabilité de l'entreprise dans le respect des droits économiques et sociaux et le rôle de l'Etat dans la mise en place des législations nécessaires et leurs activations.

Le vice-président de la CGEM, Salaheddine Kadmiri a, pour sa part, exprimé la satisfaction de la confédération de prendre part à ce séminaire qui traite d'un sujet à même de créer un climat positif au sein de l'entreprise, soulignant que les droits de l'homme étaient parmi les droits essentiels évoqués par le préambule de la nouvelle constitution. La confédération a lancé plusieurs initiatives avec nombres de centrales syndicales visant à renforcer la responsabilité sociale de l'entreprise en plus d'accords sur la médiation dans les conflits de travail, a-t-il dit. Les droits de l'homme et les droits des travailleurs doivent être traduits dans la réalité, a insisté pour sa part le secrétaire général de l'UMT, Miloudi Moukhariq, ajoutant que la classe ouvrière a longtemps milité pour ces droits qui restent encore lettres mortes. Le Maroc dispose de toute une batterie de législation qui attend

d'être véritablement mise en œuvre, particulièrement les dispositions relatives aux droits de l'homme au sein de l'entreprise, a soutenu pour sa part Mohamed Atif (CDT), soulignant la nécessaire volonté politique de traduire dans les faits les décisions convenues.

Mohamed Sihmed, de l'UGTM, a exprimé sa satisfaction de l'organisation de ce séminaire visant à élargir le champ des droits de l'homme au sein de l'entreprise, ajoutant que ces droits, qui sont au centre des préoccupations de l'Union, ont fait l'objet de moult revendications de son syndicat.

Le secrétaire général de la FDT, Abderrahmane Azzouzi a salué les initiatives de la CGEM allant dans le sens de la coopération dans la préservation des droits des travailleurs, ajoutant que le succès d'une entreprise passe par celui de toutes ses composantes. L'UNMT partage les préoccupations des autres centrales syndicales concernant la situation des droits de l'homme et des libertés syndicales malgré les progrès enregistrés, a dit Abdelillah Dahman, au nom de ce syndicat, appelant à exploiter cette période exceptionnelle que traverse le Maroc pour dépasser les clichés anciens reposant sur l'opposition des intérêts.

Ce séminaire, qui réunit notamment des élus et représentants d'associations professionnelles et d'organisations internationales, traitera de plusieurs questions, notamment "droits de l'homme et entreprises publiques: cadre légal et voies de recours", "droit de l'homme et entreprise, cadre normatif national et international" ou encore "entreprises et parties prenantes".

Cette rencontre, organisée par la CGEM et le CNDH avec l'appui de l'association francophone des institutions nationales des droits de l'Homme (AFNCDH), ambitionne de promouvoir la réflexion sur les questions intéressantes des entreprises et les droits de l'Homme, en créant progressivement une dynamique vertueuse qui tienne compte des rôles et responsabilités respectifs de toutes les parties prenantes. Intervenant en ouverture

de ce séminaire, le président du CNDH, Driss Yazami, a fait savoir que l'adhésion du Maroc aux conventions internationales des droits de l'homme appelle la mobilisation de toutes les compétences, ajoutant que le Conseil entend faire participer toutes les parties concernées notamment les acteurs directement impliqués, à savoir les syndicats et les entreprises.

La thématique des droits de l'homme et de l'entreprise figure

parmi les axes stratégiques de l'action du Conseil, a-t-il poursuivi, rappelant que le conseil des droits de l'homme de l'ONU a adopté, le 26 juin 2011, une résolution définissant "les principes directeurs relatifs aux entreprises et aux droits de l'homme". De son côté, le ministre de l'Emploi et de la formation professionnelle, Abdelouahed Souheil, a fait remarquer que le Maroc a paraphé la quasi-totalité des

Ph: Akil Macao



Séminaire national sur les droits de l'Homme et entreprises au Maroc

Les centrales syndicales demandent de marier discours et pratique

« Il faut réduire le hiatus qui existe entre le discours et la pratique ». C'est le message qu'ont tenu à transmettre les principales centrales syndicales principalement à l'Etat et au CGEM lors du séminaire national organisé, mardi à Casablanca, sur les « Droits de l'Homme et entreprises au Maroc ».

« Il existe au Maroc du 21^{ème} siècle certains entrepreneurs qui ont une mentalité archaïque et qui ne respectent pas les droits fondamentaux des travailleurs. Il faut les combattre », martèle Abderrahman Azzouzi, secrétaire général de la FDT. Cependant, il a en même temps loué le travail accompli par la « nouvelle tendance » au sein de la CGEM, surtout la dernière initiative de dialoguer, directement avec les centrales syndicales comme l'a confirmé Salah Eddine Kadmiri, vice-président général de la CGEM lors de son allocution durant ledit séminaire.

« Codifier les droits c'est très important, mais cela ne sert à rien si ces droits ne sont pas appliqués », précise Azzouzi lors de la séance d'ouverture de ce séminaire organisé conjointement par le CNDH et la CGEM.

Pour le secrétaire général de la FDT, les centrales syndicales œuvrent pour la réussite des entreprises, mais elles ont égale-

ment l'obligation de défendre les intérêts des ouvriers et des fonctionnaires. « Nous nous ne lassons pas », insiste-t-il.

De son côté, Miloudi Moukharik, secrétaire général de l'UMT a mis en garde contre des pratiques qui portent atteinte aux droits de la classe ouvrière et des fonctionnaires notamment le refus de l'Etat marocain de ratifier la Convention internationale n° 87 de l'Organisation internationale du travail et qui régle le droit à l'organisation syndicale, où encore le refus d'abroger l'article 288 du Code pénal qui constitue une épée de Damoclès susceptible de s'abattre sur les syndicalistes.

L'intervention du représentant de l'UGTM proche du Parti de l'Istiqlal, a critiqué, d'une manière indirecte, le gouvernement de Benkirane, notamment quand il a évoqué l'accord signé le 26 avril 2011 entre l'Exécutif et les syndicats les plus représentatifs, dont certaines dispositions n'ont pas été mises en application jusqu'à présent comme par exemple l'abolition de l'article 288 du Code pénal.

Selon les organisateurs de ce séminaire, l'objectif principal est de « comprendre la relation entre droits de l'Homme et entreprises en termes historique, de définition et d'impact, de faire un état des lieux des pratiques des parties prenantes en matière de protection et de respect des droits de l'Homme dans la sphère de l'entreprise, et d'identifier des perspectives de coopération sur cette thématique ».

T.M